الجواز النَّحوي في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

مروة فائق محمد العاني
طالبة دراسات عليا_ جامعة الجنان _لبنان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ قسم اللغة العربية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسائل التي ورد فيها الجواز النَّحوي في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، وذلك من خلال التعريف بمصطلح الجواز وأقسامه، ومن ثمَّ ما جاز فيه النُّحاة أكثر من وجه إعرابي، وما جاز فيه الحذف، أو ما جاز فيه الإضافة، وتبين أن النَّحو العربي عرف النَّحو مصطلح الجواز منذ بداياته الأولى، فقد ولد مع نشأة النَّحو العربي وبداية وضع لبناته الأولى، وذلك بعد أن أدركوا من خلال القراءة القرآنية التي تؤخذ من مشافهة وتنقل سماعًا أنَّ الآية القرآنية الواحدة يمكن أن تقرأ بعدة أوجه مسموعة.

الكلمات المفتاحية: (الجواز النَّحوي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك).

Grammatical Permissibility in Explanation of Ibn Aqeel on Alfiya Ibn Malik

Marwa Faeq Mohammed Al-Ani
Postgraduate Student - Jinan University - Lebanon
College of Arts and Humanities_ Department of Arabic Language

Abstract:

The aim of this research is to study the issues in which grammatical flexibility (al-jawaz al-nahwi) is mentioned in Ibn 'Aqeel's commentary on Ibn Malik's Alfiya. This will be done by defining the term "grammatical flexibility" and its categories, and then discussing what is permitted by grammarians in terms of multiple grammatical interpretations (i'rāb), ellipsis (al-ḥaḍf), and addition (al-iḍāfah). It will be shown that Arabic grammar has recognized the concept of grammatical flexibility since its early beginnings. It was born with the emergence of Arabic grammar and the establishment of its foundational principles. This realization came through reading the Qur'an, which

is obtained through recitation and oral transmission, indicating that a single Qur'anic verse can be read in multiple audible ways.

Keywords: (grammatical permissibility, Ibn Aqil's explanation of Alfiya Ibn Malik).

مقدمة:

النَّحو هو العلم الذي وضع لضبط الكلام ولمعرفة صحيحه من القول وما هو مخل بقواعد الكلام الذي جبلت عليه ألسنة الأوائل ممن تكلم الفصحى، وكذلك لمعرفة الكلمة من حيث موقعها في الإعراب، والبناء وكيف يمكن تحليل كل كلمة في الجمل وتفاصيلها ليتم إعرابها بشكل صحيح، ونطقها جيدًا باللغة الفصحى.

وفي ضوء ذلك تصدَّى العلماء القدماء أمثال سيبويه والمبرِّد وابن السراج وغيرهم من علماء اللغة العربية بالتدوين والتثبيت لما هو صحيح فصيح وإجراء القواعد النَّحوية التي استمدوها من الشعر العربي عليه، وجعلوا لتلك القواعد بعض الجوازات لتستوعب قواعدهم أكبر قدر من الاستعمالات العربية التي نطق بها الأوائل ممَّن يشهد لهم بفصاحتهم، وليكون في ذلك سعة، ولاسيّما إذا كان الكلام في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف، فقد جعلوا ما جاء على غير الأصل جوازًا سواء كان في الحركات الإعرابية أم في التراكيب النَّحوية.

وفي هذا البحث الذي يحمل عنوان(الجواز النَّحوي في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) جمعت المسائل التي ذكرها ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، والتي بين فيها ما يصحُّ أن يكون جوازًا، وكانت هذه المسائل فيما جاز فيه الحذف وما جاز فيه التقديم وما جاز فيه الإضافة، ومن الله التوفيق.

تمهيد

أولًا: الجواز لغة

جاء في الصحاح: ((جُزْتُ الموضع أجوزُهُ جَوازاً: سلكته وسرت فيه. وأَجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وقطعته))[١].

ثانيًا: الجواز اصطلاحًا

عرَّفه النُّحاة المتقدمون هو: ((أن يتعاقب أو يتبادل إعرابان أو أكثر على كلمة بعينها في أسلوب معين متحد التركيب أو المعنى، ولا ينتج عن تغير الحركة الإعرابية تغير معنى الأسلوب غالبًا))[٢].

ثالثًا: نشأة مصطلح (الجواز) في النَّحو العربي

عرف النَّحو العربي مصطلح الجواز منذ بداياته الأولى، فقد ولد مع نشأة النَّحو العربي وبداية وضع لبناته الأولى وذلك بسبب أمرين:

أولًا: إنَّ النَّحو العربي في بدايته قد قام على أيدي وجهود نحاة كانوا من قرَّاء القرآن الكريم ورواة قراءاته، وقد أدركوا من خلال القراءة القرآنية التي تؤخذ من مشافهة وتنقل سماعًا أنَّ الآية القرآنية الواحدة يمكن أن تقرأ بعدة أوجه مسموعة سواء أكان هذا التعدد في الصوت أم في الصرف أم في النَّحو وحركاته الإعرابية أم في الدلالة، ولا يثير هذا التعدد في القراءة لحنًا أو تصحيفًا أو تحريفًا، ويؤيد هذا التعدد في قراءة الآية الواحدة ما روي عن الرسول (صلَّى الله عليه وسلَّم): أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه[٣].

ثانيًا: شهدت اللغة العربية بعد الإسلام ودخول الأعاجم المختلفي الأجناس واللغات فيه تطورًا سريعًا شاملًا، وهو تطور هدد أساس اللغة المنزل بها القرآن الكريم، وعمل على تمزيق كيانها

المتَّحد وتشويهه ممَّا دعا هؤلاء النُّحاة إلى محاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتقويم ألسنة العجم وتثقيفها حتى يفقهوا قوانين العربية ويتمكنوا من فهم كتاب الله، وقد اتخذ عمل النُّحاة من أجل هذين الهدفين (محاربة اللحن وتعليم الأجانب) ثلاثة مسارات:

أ-إعجام حروف المصحف ونقطها بحيث يتميز كل حرف برسم خاص.

ب-تشكيل حروف المصحف لحماية بنية الكلمة من التحريف.

ج-ملاحظة اللحن وإدراكه ومن ثم العمل على تقويمه وإصلاحه.

والجوازات النَّحوية مجال خصب استغله النُّحاة لفرض أساليب قياسية لم يرد بها الاستعمال وإن كان لها نظير ومشابه في كلام العرب(٤).

رابعًا: أقسام الجواز

أولًا: الجواز السماعي: عبَّر سيبويه عن هذه الظاهرة في كتابه باستخدام مصطلح الجواز وما اشتق من مادته، وهذه المشتقات تنحصر في الفعل الماضي وفي الفعل المضارع المقرون بقد والخالي منها وفي اسم الفاعل وفي المصدر(٥).

ثانيًا: الجواز القياسي: القياس ركن أساسي من أركان أصول النَّحو العربي، وقد بالغ النُّحاة القدامى في استخدامه حتى فرضوا على المتكلمين باللغة من الأساليب ما لم يرد به سماع عن العرب ولم يوجد له نظير في كلامهم، جاء في الكتاب: ((وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطرًا يشبهه بقوله: يا رجلًا، يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع عربيًا بقوله(٦))(٧).

معنى الألفية

جاء في لسان العرب: ((الألف من العدد معروفٌ مذكر، والجمع آلُف، وألّف العدد. وآلفه: جعله ألفاً، وألفٌ مؤلّفةٌ أي مُكمّلة، و ألفهَ يألِفُه بالكسر أي أعطاه ألفاً)) (٨).

وفي دائرة المعارف: ((الألفية نسبة إلى الألف من العدد، وهو اسم سمِّيت به مجموعات متونٍ شعرية قد جمعت فيها قواعد علم من العلوم العربية، وأشهرها، وهي المعروفة على الإطلاق، ألفية الشيخ العلامة جمال الدين محمد بن مالك في النَّحو، جمع فيها المقاصد العربية، وسمّاها الخلاصة، وإنَّما اشتهرت باسم الألفية لأن أبياتها ألف)) [٩].

ابن مالك اسمه ونسبه:

((أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الإمام العلّامة الأوحد، الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، النَّحوي المشهور، ولم يتغير التعريف به في كشف الظنون إلا بترتيب الألقاب[١٠] وزاد في شذرات الذهب (حجة العرب)[١١]، وفي البداية والنهاية لم يذكر ألقابا له[١٢]، وفي كتاب الأعلام ورد ما يوافق التعريف به في البداية والنهاية، وورد تحديد مولده ووفاته بالتأريخين" ٦٠٠_ ٦٧٢ للهجرة. ١٢٠٣ _ ١٢٧٤م، وقد ذكر في بغية الوعاةِ وفوات الوفيات وخزائن الكتب ونفح الطيب ونهاية النهاية وآداب اللّغة وطبقات السبكي ومحمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية والوافي بالوفيات والأعلام.

نشأته:

((ولد بجيان بالأندلس، وانتقل إلى المشرق، فنزل دمشق، نشأ راغباً في طلب العلوم والفنون وبرع، فكان كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في محله))[١٣].

المبحث الأول: ما جاز فيه الحذف

١- حذف المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: ((هو اسمٌ يكونُ غالباً في صدرِ الجملةِ، على أنَّ حُكماً سيُسْنَدُ إليه، وهو نوعان: اسمٌ صريحٌ، نحو: {محمَّدٌ رَسولُ الله}.واسمٌ مؤوَّلٌ، نحو: {وَأَن تَصوموا خيرٌ لكُمْ}[١٤] فـ (أن) والفعلُ بعدَها مؤوَّلان بـ (صيامُكُمْ) وهو مبتدأٌ)) [١٥].

الأصل في المبتدأ والخبر أن يذكرا في الكلام، وقد يحذفان إذا دل عليهما دليل قال ابن عقيل: ((يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله في رأي خرجت فإذا السبع التقدير فإذا السبع حاضر قال الشاعر[١٦]:(المنسرح)

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف

التقدير نحن بما عندنا راضون))[١٧].

٢-حذف الفعل وإبقاء الفاعل

وذلك إذا دل على الفعل دليل قال ابن عقيل: ((إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد. وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى: {وإن أحد من المشركين استجارك}[١٨] فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: {إذا السماء انشقت} فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النَّحويين))[١٩].

٢-حذف عامل الحال

الحال: ((هو وَصْفٌ فَضْلَةٌ، علامتُهُ أنَّه يصلُحُ جواباً لـ (كيف). نحو أن يسْأَلَكَ سائلٌ: (كيفَ أكَلْتَ الطَعامَ؟) فتقولُ: (أكلْتُ الطَّعامَ ساخِناً)، فـ (ساخناً) حالٌ منصوبٌ واقِعٌ في جوابِ (كيفَ)، وهو فَضْلَةٌ لأنَّ الجُملةَ تَستغني عنه، فهي مكتفيةٌ بقولِكَ: (أكلتُ الطَّعامَ).))[٢٠].

يحذف عامل الحال جوازًا إذا دلَّ عليه دليل قال ابن عقيل: ((يحذف عامل الحال جوازًا أو وجوبًا. فمثال ما حذف جوازًا أن يقال كيف جئت فتقول راكبًا تقديره جئت راكبًا وكقولك بلى مسرعًا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}[٢١] التقدير والله أعلم بلى نجمعها قادرين. ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبر))[٢٢].

٤- حذف حرف النداء

المنادى : ((الاسمُ الَّذي يطْلُبُ المتكلّمُ إقبالَهُ، كانَ عاقِلاً، نحو: {يا موسَى}، أو غيرَ عاقِلٍ، نحو: {يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ}.والنِّداءُ يَكونُ بحروفٍ مخصوصةٍ، أكثرُها استعمالاً: (يا)، ويُنادى بـ: (الهمزةِ، أَيْ، أَيَا، وا). على أنَّ هذه الأخيرةَ إنَّما تُستعْمَلُ للنداءِ قليلاً، نحو قولِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: (واعَجباً لكَ يا ابْنَ العاصِ). والغالبُ فيها أن تُسْتعْمَلَ للنُّدْبةِ.))[٢٣].

يحذف حرف النداء (يا) جوازًا، وإذا كان المنادى اسم إشارة أو اسم جنس قلَّ جواز ذلك ومنعه بعض النَّحويين، كما لا يجوز حذف حرف النداء(واو) الندبة مطلقًا، قال ابن عقيل: ((لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو وازيداه ولا مع الضمير نحو يا إياك قد كفيتك ولا مع المستغاث نحو يا لزيد. وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازًا فتقول في يا زيد أقبل زيد أقبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى إن أكثر النَّحويين منعوه ولكن أجازه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال: ومن يمنعه فانصر

عاذله أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} أي يا هؤلاء وقول الشاعر :(الخفيف)

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر ... أس شيبا إلى الصبا من سبيل

أي ياذا. ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي يا ليل وأطرق كرا أي يا كرا.))[٢٤].

٥- حذف التاء في نعم إذا كان الفاعل مؤنثًا

قال سيبويه: ((وأصلُ نعمَ وبئسَ: نعم وبئسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى))[٢٥].

((وأشار بقوله: والحذف في نعم الفتاة إلى آخر البيت إلى أنه يجوز في نعم وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثًا إثبات التاء وحذفها وإن كان مفردًا مؤنثًا حقيقيًا فتقول نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند وإنَّما جاز ذلك لأنَّ فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد))[٢٦].

ومثل ذلك ذكر ابن السراج في كتابه: ((فإن كان الاسم الذي دخلت عليه "نعم" مؤنثًا أدخلت التاء في نعم وبئس، فقلت: نعمت المرأة هند، ونعمت المرأتان الهندان، وبئست المرأة هند، وبئست المرأتان الهندان، وإن شئت ألقيت التاء فقلت: نعم المرأة وبئس المرأة))[٢٧].

٦- حذف تاء الفعل المسند إلى فاعل جمع تكسير لمذكر

إذا كان الفعل مسندًا إلى جمع تكسير مذكر أو جمع تكسير مؤنث يجوز إثبات تاء التأنيث وحذفها قال ابن عقيل: ((إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أو لا فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة

لمؤنث كالهندات جاز إثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع))[٢٨].

٧- حذف المتعجب منه

المتعجَّبُ منه، وهو ما أثارَ إعجابَكَ من شيءٍ، تقولُ مثلاً: (يا لَلْجَمالِ!)، (يا لَلْخُضْرةِ!)، (يا لَلطَّبيعةِ الخلَّابَةِ!)، ويأتي بعد أفعال التعجب (أفعل به) و(ما أفعله)[٢٩].

يجوز حذف المتعجب منه إذا دلَّ عليه دليل قال ابن عقيل: ((يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل إذا دل عليه دليل فمثال الأول قوله:(الطويل)

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا ... بكاء على عمرو وما كان أصبرا))[٣٠].

وهو بذلك تابع ابن الصائغ بقوله: ((ولا يجوز حذف المتعجّب منه لغير دليل؛ لأنّك لو قلت: (ما أحسن! وما أجمل!) لم يكن كلامًا. وأمّا نحو: أفعل به فلا يُحذف منه المتعجّب منه إلاّ إذا دَلَّ على المتعجّب منه دليل؛ وكان المعنى واضحًا عند الحذف))[٣١].

٨- حذف جواب الشرط

يجوز حذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، وذكر أبو البركات[٣٢] أنَّ ذلك كثير في كلام العرب، قال ابن عقيل: ((يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم إن فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل))[٣٣].

٩- حذف عامل المصدر المؤكد

اتفق النُّحاة على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد لدليل، مقالي أو حالي، كأن يقال: "ما جلست" فتقول: "بلى جلوسا طويلا"، أو: "بلى جلستين" وكقولك لمن قدم من سفر: "قدوما مباركا"[٣٤]، ولا يجوز حذفه مع المصدر المؤكد قال ابن عقيل: ((المصدر المؤكد لا يجوز حذف

عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا ووجوبا. فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا؟ والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين. وقول ابن المصنف: إن قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه))[٣٥].

المبحث الثاني: ما جاز فيه التقديم

١-تقديم الفاعل على الفاعل

من المواضع التي ذكر فيها جواز التقديم هو تقديم المفعول على الفاعل إذا وجدت قرينة في السياق تبين الفاعل من المفعول إذ قال: ((فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول إن لبس حذر))[٣٦].

٢-الابتداء بالوصف

المتفق عليه عند نحاة البصرة أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا سبق بنفي أو استفهام إلا إنَّ ابن عقيل ذكر _نقلًا عن المصنف_ أنَّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف إذ قال: ((وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله: (الوافر)

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوب قال: يالا))[٣٧].

والذي ذكره سيبويه أنَّ قولك: قائم زيد، قائم يعامل معاملة الفعل إذا ابتدأ بالوصف النكرة إذ قال: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا

على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيدا وأنا ضارب زيدا ولا يكون ضاربٌ زيدا على ضربتُ زيدا وضربت عمرا.)) [٣٨].

٣-تقديم الخبر

الخبر هو الجزء الَّذي يُتمِّمُ الفائدةَ للمبتدأِ، ويكون إما مفردًا أو جملة أو شه جملة[٣٩].

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإنه يجوز تقديمه قال ابن عقيل: ((أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان: أحدهما: أنَّه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو: ليت فيها غير البذي أو ليت هنا غير البذي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها.))[٤٠].

ويجوز أن يتقدم الخبر إذا كان الخبر فعلًا رافعًا لظاهر أو ضميرًا متصلًا قال ابن عقيل: ((والفعل خبرا مقدما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر – نحو: زيد قام أبوه – جاز التقديم فتقول: قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرًا بارزًا نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان ويكون الزيدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرًا مقدمًا ومنع ذلك قوم.))[٤١].

٤- تقديم المحصور بـ (إلا) إذا كان مفعولًا

يجوز تقديم المحصور بإلا إذا كان المحصور مفعولًا، ويمتنع إذا كان فاعلًا قال ابن عقيل: ((واعلم أنَّ المحصور ب إنما لا خلاف في أنه يجوز تقديمه وأما المحصور بالإ ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها- وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري: أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فإن كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب إلا زيد عمرا فأما قوله: فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا فأول على أن ما هيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه نحو ما ضرب إلا عمرا زيد. الثاني- وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور ب إلا فاعلا كان أو مفعولا. الثالث- وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجز ولي الشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور ب إلا فاعلا كان أو مفعولا. وشاع نحو: خاف ربه عمر ... وشذ نحو زان نوره الشجر))[٤٢].

٥- تقديم الحال

ومن المواضع التي يجوز أن يتقدم فيها على العامل إذا كان العامل فعلًا متصرفًا أو صفة مشبهة تشبه الفعل المتصرف قال ابن عقيل: ((يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلًا متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فدعا فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل))[٤٣].

المبحث الثالث: ما جاز في الإضافة

١-إضافة (إذ) إلى (ما)

((وأشار بقوله وما كإذ معنى كإذ إلى أن ما كان مثل إذ في كونه ظرفًا ماضيًا غير محدود يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه إذ من الجملة وهي الجمل الاسمية والفعلية وذلك نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول: جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم كذلك الباقي وإنَّما قال المصنف أضف جوازًا ليعلم أن هذا النوع أي ما كان مثل إذ في المعنى يضاف إلى ما يضاف إليه إذ وهو الجملة جوازًا لا وجوبا))[٤٤].

٢-إضافة الأسماء إلى الجملة

إن من المواضع التي يجوز فيها إضافة الاسم إلى الجملة فيجوز فيها الإعراب والبناء سواء أضيفت إلى جملة فعلية صدرت بفعل ماضٍ أو صدرت بفعل بمضارع أو جملة اسمية ويجوز في المضاف الإعراب والبناء، وسبق ذلك أن ذكر ما يضاف إلى الجمل وجوبًا كـ (حيث، إذ)، قال ابن عقيل: ((تقدم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين: أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزومًا والثاني: ما يضاف إليها جوازًا وأشار في هذين البيتين إلى أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازًا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقوم عمرو أو يوم بكر قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البناء وقد رُوي بالبناء والإعراب قوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا))[٤٥].

٣-إضافة اسم الفاعل العامل إلى ما يليه

يجوز نصب جر ونصب الاسم الذي يلي اسم الفاعل العامل، وإذا كان لاسم الفاعل مفعولان وجب نصب المفعول الثاني قال ابن عقيل: ((يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من

مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد وضارب زيدا فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهما ومعطى درهم زيدًا.

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ... كـ "مبتغى جاه ومالا من نهض"

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب))[٤٦].

٤-إضافة اسم المفعول العامل إلى ما يليه

وكذلك يجوز جر ورفع الاسم الذي يلي اسم المفعول العامل ((يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعًا به فتقول في قولك زيد مضروب عبده زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعا به ومثله الورع محمود المقاصد والأصل الورع محمود مقاصده ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول مررت برجل ضارب الأب زيدًا تريد ضارب أبوه زيدًا))[٤٧].

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث تبيَّن ما يلي:

١_ إنَّ النُّحاة جعلوا ما جاء على غير الأصل جوازًا سواء كان في الحركات الإعرابية أم في التراكيب النَّحوية.

٢_ ولد مصطلح الجواز مع نشأة النَّحو العربي وبداية وضع لبناته الأولى، وذلك بعد أن أدركوا من خلال القراءة القرآنية التي تؤخذ من مشافهة وتنقل سماعًا أنَّ الآية القرآنية الواحدة يمكن أن تقرأ بعدة أوجه مسموعة.

٣_ القياس ركن أساسي من أركان أصول النَّحو العربي، وقد بالغ النُّحاة القدامى في استخدامه حتى فرضوا على المتكلمين باللغة من الأساليب اللغوية غير المألوفة عند العرب.

٤_ يكون الجواز النَّحوي في حذف أحد أركان الجملة بشرط أن يدلَّ على المحذوف دليل.

٥_ يجوز تقديم ما حقَّه التأخير إذا وجدت في السياق قرينة تبيِّن الفعل من الفاعل.

٢_ يجوز إضافة الأسماء إلى الجمل، سواء أكانت الجملة متصدرة بفعل ماض أو مضارع، أو جملة اسمية، كذلك يجوز في الأسماء الإعراب والبناء.

وفي الختام نسأل الله التوفيق والسداد.

الهوامش:

[١]- الصحاح مادة (جوز): ٧٨٠/٢، وينظر: لسان العرب مادة (جوز): ٧٤٠/١.

[٢] - الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى: ٢٤.

[٣]- مسند الشاميين: ٢٠٧/٤ ، ح٣١١٣.

[٤]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص:٢١-٢٣.

[٥]- ينظر: الكتاب: ٦٢/١-٦٤-١٠٥-٢٠١-٣٨٠ وغيرها، وينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى: ص:٢٧.

[٦]- إشارة إلى قول الأحوص: (من الوافر)

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

[٧]- الكتاب: ٢٠٣/٢، وينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى: ص:٣١.

[٨]- لسان العرب مادة(ألف).

[٩]- كشف الظنون: ١٥٧/١.

[١٠]- ينظر: كشف الظنون: ١٥١/١.

[١١]- ينظر: شذرات العرب: ٣٣٩/٥.

[١٢]- ينظر: البداية والنهاية: ٢٢٣/١٣.

[١٣]-دائرة المعارف: ٦٧٤/١-٦٧٥، وينظر: ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري -دراسة مقارنة- (رسالة ماجستير)، زياد توفيق محمد ابو كشك، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥م: ٣-٥.

[١٤]- سورة البقرة، آية :١٨٤.

[١٥]- المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٦٥/١.

[١٦]- وهو قيس بن الخطيم.

[١٧]- شرح ابن عقيل: ٢٤٤/١.

[١٨]- سورة التوبة، آية: ٦.

[١٩]_ شرح ابن عقيل: ٨٦/٢.

[٢٠]_ المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ١٠٣/١.

[٢١]- سورة القيامة، آية: ٣-٤.

[٢٢]_ شرح ابن عقيل: ٢٨٣/٢.

[٢٣]_ المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٩٠/١.

[٢٤]_ شرح ابن عقيل: ٢٥٧/٣.

[٢٥]- الكتاب: ١٧٩/٢.

[٢٦]_ شرح ابن عقيل: ٩٥/٢-٩٦.

[٢٧]_ الأصول في النحو: ١١٤/١.

[٢٨]_ شرح ابن عقيل:٩٥/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٩٨/٢.

[٢٩]_ ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٩٤/١.

[٣٠]_ شرح ابن عقيل: ١٥١/٣.

[٣١]_ اللمحة في شرح الملحة: ٥١١/١.

[٣٢]_ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥١٧/٢.

[٣٣]_ شرح ابن عقيل: ٤٢/٤.

[٣٤]- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٩٨/١.

[٣٥]_ شرح ابن عقيل: ١٧٥/٢.

[٣٦]_ شرح ابن عقيل: ١٠٠/٢.

[٣٧]_ شرح ابن عقيل: ١/ ١٩٤.

[٣٨]_ الكتاب: ١٢٧/٢.

[٣٩]_ المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٦٦/١.

[٤٠]_ شرح ابن عقيل: ٣٤٨/١.

[٤١]_ شرح ابن عقيل: ٢٣٥/١.

[٤٢]_ شرح بن عقيل: ١٠٤/٢، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٥٩٦/٢، والنحو الوافي: ٨٧/٢.

[٤٣]_ شرح ابن عقيل: ٢٧٠/٢.

[٤٤]_ شرح ابن عقيل: ٥٧/٣.

[٤٥]_ شرح ابن عقيل: ٥٩/٣.

[٤٦]_ شرح ابن عقيل: ١١٨/٣.

[٤٧]_ شرح ابن عقيل: ١٢٢/٣.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النَّحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢. ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري –دراسة مقارنة– (رسالة ماجستير)، زياد توفيق محمد ابو كشك، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥م.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د.ت).

٥. البداية والنهاية، ابن كثير، د.ط، د.ت.

٦. الجواز النَّحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي

٧. دائرة المعارف، بطرس البستاني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٨. شذرات الذهب، عبد الحي ابن عماد، دار الفكر، د.ت.

٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ) ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَّحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

١١. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

١٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

١٣. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ(سيبويه) (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

١٤. كشف الظنون، حاجي خليفة، دار الفكر، ١٩٩٠م.

١٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

١٦. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٧. المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

١٨. النَّحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.